

دور الأداء الصوتي والبنية الصرفية في التحليل النحوي  
عند أبي جعفر النحاس (ت338هـ)

سعيد سلمان جبر

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب

لا شك أن هناك صلة واتصالاً وثيقاً بين علوم العربية المختلفة من صوت وصرف ونحو ومعجم. وأن البنية الأولى التي تركز عليها العلوم جميعاً هي الصوت وأنه لمن الخطأ أن يُهمل دور الصوت في إجراء البحوث وتحليل المادة اللغوية، وهذا يعني ضرورة ربط النحو ربطاً وثيقاً بعلم الأصوات والصرف، وهذا ما يراه المحققون الذين يذهبون إلى أن النحو في أساسه بُني على علم الأصوات<sup>(1)</sup>. وما يعيننا في هذا المقام هي تلك الملامح الصوتية التي تصاحب التركيب اللغوي وتساعد على فهمه وإدراكه كالوقف والابتداء والتخفيف والتشديد.

أما علم الصرف فهو كغيره من العلوم يهدف إلى بيان خواص اللغة وتحليل مميزاتهما، وله الأثر الكبير في كشف وفهم العلاقات النحوية في الجملة<sup>(2)</sup>، إذ (لا يفصل الصرف عن النحو خط عريض، بل خط رفيع جداً بحيث تتداخل أحياناً الظواهر النحوية والصرفية في إطار الظاهرة الصوتية التي ينبنيان عليها)<sup>(3)</sup>.

لذا يمكن القول إن الدلالة الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية تتضافر جميعاً لأداء المعنى النحوي الدلالي<sup>(4)</sup>. غير أن ارتباط الصرف بالنحو خاصة يتضح في أن مجمل مسائل الصرف لا تظهر قيمتها ولا تفيد كثيراً بذاتها ما لم تكن لها مواقع في التركيب<sup>(5)</sup>. وبالمقابل فإنه لا وجود للمعنى الوظيفي النحوي إلا من خلال ما يقدمه علم الصرف من مبانٍ صالحة للتعبير عن تلك الوظائف والعلاقات النحوية<sup>(6)</sup>. وقد تنبّه النحاس إلى أهمية الأداء الصوتي والبنية الصرفية في التحليل النحوي وأثرهما في بيان الدلالة العامة للتركيب وذلك على النحو الآتي:

أ – دور الأداء الصوتي في التحليل النحوي:

- (1) ينظر : علم اللغة العام (الأصوات) 242-243.
- (2) ينظر : دور الصرف في منهجي النحو والمعجم 41.
- (3) المنهج الصوتي للبنية العربية 15.
- (4) ينظر : الدلالة والتفكيك النحوي 22.
- (5) ينظر : التفكيك اللغوي بين القديم والجديد 485.
- (6) ينظر : الدلالة والتفكيك النحوي 125.

1 - الوقف المعنوي :

ذكر النحّاس مفهوم الوقف في معرض حديثه عن معنى البيان إذ وازن بين مفهومي الوقف والتبيين من خلال تفسير معنى الترتيل، إذ جعل معنى الترتيل البيان، وهو (تفصيل الحروف والوقوف على ما قد تمّ والابتداء بما يحسُن به الابتداء به، وتثبيت ما يجب أن يجتنب من ذلك)<sup>(7)</sup>.

والوقف نوعان: لفظي ومعنوي، وقد اقتصر النحّاس في كتابة (القطع والانتناف) على المعنوي فحسب؛ لأنّ مواضع القطع والانتناف مرتبطة بالمعنى، وبالحكم الإعرابي<sup>(8)</sup>، وهذا ما عبّر عنه النحّاس بقوله: (فقد صار في معرفة الوقف والانتناف التفريق بين المعاني فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرأ، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والانتناف ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيهه، وأن يكون ابتداءه حسناً)<sup>(9)</sup>.

ويُفهم من كلام النحّاس أنه ينبغي على القارئ أن يعرف ما يوقف عليه، أي: أن يعرف مواضع الوقف، وهذا يكون بحسب المعاني، وانفصال بعض الكلام عن بعض أو تعلقه به، لذا سُمي الوقف معنوياً، لتعلقه بالمعنى أو بالوقف النحوي لمراعاته الأحكام النحوية<sup>(10)</sup>.

ويتجلى ذلك في عدد من المواضع التي سنقف عليها عند النحّاس، منها: أن النحّاس ميّز دلالة الجملة عن طريق بيان المعاني المحتملة بعد الوقف<sup>(11)</sup> وذلك في قوله تعالى: (وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا \* بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ) النساء 157-158.

ذكر النحّاس أن أحمد بن موسى قال: (وما قتلوه) تمام. وعليه فإنّ النحّاس قد وجه قوله تعالى: (يقيناً بل رفعه الله إليه) توجيهات عدة:

الأول: إن قُدِرَ على أن يكون المعنى: بل رفعه الله إليه يقيناً كان خطأ؛ لأنه لا يعمل ما بعد (بل) فيما قبلها؛ لضعف (بل).

(7) القطع والانتناف 74.

(8) ينظر: الوقف الصرفي 65.

(9) القطع والانتناف 97.

(10) ينظر: النشر في القراءات العشر 230/1.

(11) ينظر: علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية 214.

والثاني: وإن قُدر : وما قتلوه، قال الله : هذا قولاً يقيناً جازماً وتكون الهاء عائدة على عيسى - عليه السلام - وهذا الكلام عنده خارج عن قول أهل التأويل. غير أن الزجاج جوز عود الهاء على عيسى - عليه السلام - (12).

والثالث : ما روي عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال: وما قتلوا ظنهم يقيناً، وقال أبو عبيد، لو كان المعنى: وما قتلوا عيسى يقيناً، لكان : وما قتلوا فقط.

والرابع : أن المعنى: وما قتلوا العلم يقيناً، أي: أن الهاء تعود للعلم. كما تقول: قتلته علماً وقتلته يقيناً(13). وأجازه الزجاج كذلك(14). وهذا فيه مبالغة وتهكم، لأنه إذا نفى عنهم العلم نفياً كلياً ثم قيل : وعلموه علم يقين، لم يكن هذا إلا تهكمماً بهم(15).

والخامس: أن يكون المعنى: وما قتلوا الذي شبه لهم يقيناً أنه عيسى، بل قتلوه على شك(16).

ويبدو أن الذي دعا النحّاس إلى إيراد هذه الاحتمالات، هو مجيء (يقيناً) منصوباً بعد تمام القول، ولا بدّ له من عامل لكي يكون المعنى متسقاً مع الجملة التي وقّف عليها (وما قتلوه). وقد يختلف المعنى عند تنوين اللفظ وقطعه عمّا بعده أو عدم تنوينه ووصله بما بعده من الكلام، نحو قوله تعالى : (وَأَتَاكُمْ مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) إبراهيم34.

ذكر النحّاس أن سلاماً أبا المنذر قرأ : (من كل) منوناً(17). وهي كذلك قراءة ابن عباس والحسن والضحاك ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وعمرو بن فائد، ويعقوب(18). فأشار النحّاس أن على هذه القراءة يكون قطعاً كافياً، ثم يبتدأ (ما سألتموه) يجعل (ما) نافية؛ لأنّ الله عز وجل قد أعطانا أشياء لم نسألها منها : الشمس والقمر وما لا يحصى(19).

أما على قراءة العامة، وهي عدم تنوين (كل)(20) وإضافته إلى ما بعده فكان قطعه الكافي (وأتاكم من كل ما سألتموه). وهذه القراءة هي الأعجب عند الفراء؛ لأنّ المعنى: أتاكم من كل ما سألتموه لو سألتموه، كأنك قلت: وأتاكم كلّ سؤلکم. ألا ترى أنك تقول للرجل لم يسأل شيئاً، والله لأعطينك سؤلک: ما بلغت مسألتك وإن لم تسأل(21).

(12) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 104/2.

(13) ينظر : معاني القرآن ، الفراء 294/1.

(14) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 104/2.

(15) ينظر : الكشاف 621/1.

(16) ينظر : القطع والانتشاف 275.

(17) ينظر : القطع والانتشاف 416.

(18) ينظر : المحتسب 38/2.

(19) ينظر : معاني القرآن، الفراء 78/2، والقطع والانتشاف 416.

(20) ينظر : معاني القراءات 236.

(21) ينظر : معاني القرآن ، الفراء 78/2.

وقد يجعل النحّاس صحة الوقف متعلقة بالعامل النحوي، من ذلك قوله تعالى: (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ) الحج 78. إذ قال: (ويحتاج إلى المعرفة بالنحو وتقديراته، ألا ترى أنّ مَنْ قال (مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ) منصوبة بمعنى: كَمِلَّة، وأعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومَنْ نصبها على الإغراء وقف على ما قبلها)(22).

وقد فصل النحّاس هذا الوقف في موضعه في سورة الحج، وذكر أنّ التمام على قوله تعالى: (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) وهو قول أحمد بن موسى، وكذا قول أبي إسحاق الزجاج، لأنّ التقدير عند الزجاج: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم(23).

ثم يذكر أنّ هذا التقدير مخالف لقول الفراء، لأنّ التقدير عنده: كَمِلَّةِ أَبِيكُمْ، ثم حذف الكاف، لأنّ معنى: وما جعل عليكم في الدين من حرج، وسّع عليكم كلمة أبيكم(24). والقول الأول أولى عند النحّاس؛ لأنّ حذف الكاف لا يوجب النصب، وقد أجمع النحويون أنّه إذا قيل: زيد كالأسد ثم حذف الكاف، لم يجز النصب، وكذلك فإنّ قبله: (اركعوا واسجدوا) فالظاهر عنده أن يكون هذا على الأمر أي: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم(25). والجدير بالذكر أنّ النحّاس أغفل التقدير الثاني الذي ذكره الفراء (وقد تنصب (ملة إبراهيم) على الأمر بها، لأنّ أول الكلام أمرٌ كأنه قال اركعوا والزموا ملة إبراهيم)(26).

وهذا التقدير نفسه الذي رجحه النحّاس عن الزجاج، علماً أنّ النحّاس قد أغفل كذلك التقدير الآخر الذي ذكره الزجاج بقوله: (وجائز أن يكون منصوباً بقوله: اغبّدوا ربكم وأفعلوا الخير فعل أبيكم إبراهيم)(27). وقد يربط النحّاس بين الوقف وبين دلالة التركيب النحوي، كما في قوله تعالى: (فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذُكْرَاهُمْ) محمد 18 ذكر النحّاس أن في قوله تعالى: (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا) قطعاً كافياً(28).

أما الفراء فقد أجاز الوقف على قوله: (هل ينظرون إلا الساعة) ثم تبتدأ (إن تاتهم) وتجيئها بالفاء على الجزاء، والجزم جائز، وإنّما أجاز ذلك لحديث أبي جعفر الرّوآسي الذي قال فيه: قلت: لأبي عمرو بن العلاء، ما هذه الفاء التي في قوله: (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا)؟ قال:

(22) القطع والانتناف 95.

(23) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 357/3، والقطع والانتناف 496.

(24) ينظر: معاني القرآن، الفراء 231/2، والقطع والانتناف 496-497.

(25) ينظر: القطع والانتناف 497.

(26) معاني القرآن، الفراء 231/2.

(27) معاني القرآن وإعرابه 357/3.

(28) ينظر: القطع والانتناف 666.

جواب للجزء، قال : قلت: إنها (أن تأتيهم) مفتوحة. قال : فقال : معاذ الله إنما هي : (إن تأتيهم) (29).

ويرى النحاس أنه لا يعرف هذا عن أبي عمرو إلا من هذه الطريق المعروف عنه أنه قرأ (أن تأتيهم) . ثم يصف تلك القراءة التي نقلت عن أبي عمرو في هذه الرواية بالشذوذ ومخالفة السواد والخروج عن حجة الجماعة. ويرى أنها مردودة من جهة المعنى أكثر؛ لأنه لو كان (إن تأتيهم بغتة) لكان المعنى: يمكن أن تأتي بغتة وغير بغتة(30)، وقد قال الله جلّ وعزّ (لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً) الأعراف 187.

وقد ردّ ابن جني على هذا قائلًا : (قيل لفظ الشك من الله سبحانه، ومعناه: منّا ، أي : إن شكوا في مجيئها بغتة فقد جاء أشرطها، أي أعلامها، فهلا توقعوها، وتأهبوا لوقوعها مع دواعي العلم بذلك لهم إلى حال وقوعها)(31).

ورفض النحاس أن تكون (أن) شرطية لأن جملة (أن تأتيهم) متعلقة بما قبلها، ولا يجوز الوقف عندها، لأنها إذا كانت غير شرطية ستعرب (نصب على البديل من الساعة، المعنى: فهل ينظرون إلا أن تأتيهم الساعة بغتة، وهذا من البديل المشتمل على الأول في المعنى)(32).

## 2. التخفيف والتشديد:

تنبّه علماء العربية إلى أن لكل صيغة من صيغ الكلام دلالة معينة، فإذا أراد المتكلم الزيادة في دلالة هذه الصيغة لجأ إلى وسائل تعينه على تحقيق غرضه، منها: التضعيف أو التشديد، فيعقب الزيادة في المبنى زيادة في المعنى(33) .

قال ابن جني : (إن الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم : قَطَعَ وَقَطَعَ، وكَسَرَ وَكَسَرَ، زادوا في الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه)(34). فقد عقد ابن جني صلة وثيقة بين عين الكلمة المضعفة وبين المعنى القوي، فالتضعيف يعبر عن القوة وشدة الحدث وتكريره. وهذا ما تنبّه إليه النحاس في مواضع كثيرة، يمكن أن نذكر بعضاً منها، نحو قوله تعالى: (وَرَأَوْتَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ

(29) ينظر : معاني القرآن، الفراء 61/3 ، وإعراب القرآن، النحاس 185/4.

(30) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس 185/4.

(31) المحتسب 320/2.

(32) معاني القرآن وإعرابه 10/5.

(33) ينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة 33.

(34) المحتسب 255/2.

وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ (يوسف 23).

ذكر النحاس أن (عَلَّقَ) هنا للتكثير، ولا يقال: عَلَّقَ الباب، وأُغْلِقَ يقع للكثير والقليل (35). كما قال الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بِنِّ عَمَارِ (36)

والملاحظ على كلام النحاس أنه لا يُستعمل الفعل (عَلَّقَ) مشدداً إلا إذا كانت الأبواب كثيرة. وهذا ما أكده أبو السعود في قوله: (قيل: كانت سبعة؛ ولذلك جاء الفعل بصيغة التفعيل دون الإفعال، وقيل: للمبالغة في الإثبات والإحكام) (37).

أي: يحتمل أن يكون التشديد في الفعل جاء للدلالة على التكثير في المفعول (الأبواب)، أو أن يكون معنى التشديد هو للتكثير في الفعل، أي: كأنه، غلق مرة بعد مرة. أو بمغلاق بعد مغلاق (38). ويبدو أن الراجح هو أن يكون التكثير في الأبواب، لأن التكثير في الفعل أي: إغلاق الباب مرة بعد أخرى ليس فيه من المبالغة والتوكيد بما في تعدد الأبواب الذي يدل على الحيلة والحذر الشديد المرافق للحدث، وهو المرادوة. ونظيره قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ) الأعراف 40.

ذكر النحاس أن قوله: (لا تُفَتَّحُ) بالتشديد هي قراءة نافع (39)، وكذلك قرأ بها ابن كثير وعاصم وابن عامر (40)، ويعقوب (41). وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي (لا تُفَتَّحُ) بالياء على تذكير الجمع والتأنيث على تأنيث الجماعة. والتخفيف يكون للقليل والكثير، والتثقل للكثير لا غير. ويرى النحاس أن التثقل هنا أولى؛ لأنه على الكثير أدل (42). (لأنَّ المعنى في: فُتِّحَتْ السماء على أبوابها، والمعنى: فكانت ذات أبواب) (43). والتشديد هو تأكيد على النفي (أي: لا تصعد أرواحهم ولا أعمالهم، لأنَّ أعمال المؤمنين وأرواحهم تصعد إلى السماء) (44).

(35) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 197/2.

(36) شرح ديوان الفرزدق (الساوي) ديوانه 382، والكتاب 506/3، وتحصيل عين الذهب 511 وفيها: ما زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَاباً وَأَفْتَحُهَا.

(37) إرشاد العقل السليم 419/3.

(38) ينظر: روح المعاني 745/8.

(39) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 125/2.

(40) ينظر: السبعة في القراءات 280.

(41) ينظر: معاني القراءات 179.

(42) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 125/2.

(43) الحجة للقراء السبعة 18/4.

(44) معاني القرآن وإعرابه 273/2.

يتضح مما تقدم أنّ التشديد مرتبط بمعنى التركيب، ودلالة السياق، فهما اللذان يستوجبان المبالغة والتكثير. وقد يتطلب السياق التخفيف كما ذكر النحاس في قوله تعالى: (مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى) النجم 11.

فذكر النحاس أنّ (كَذَّبَ) بالتخفيف قراءة أكثر القراء (45)، وقرأ الحسن وقتادة ويزيد بن القعقاع وعاصم الجحدري (مَا كَذَّبَ) مشدداً (46). وفي رواية هشام بن عمار عن ابن عامر أنّه قرأ (كَذَّبَ) مشدداً (47)، وفي رواية ابن ذكوان قرأ بالتخفيف (48).

والتقدير في التخفيف: مَا كَذَّبَ فُؤَادُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدًا فِيمَا رَأَاهُ، وَحُذِفَتْ (فِي) كَمَا حُذِفَتْ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) الأعراف 155. لأنه ممّا يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف، ثمّ بين النحاس قراءة التشديد فذكر أنّ مَنْ قرأ (كَذَّبَ) على رأي الفراء يجوز أن يكون أراد صاحب الفؤاد، وأجاز أن يكون معنى: مَا كَذَّبَ: صَدَّقَ (49).

وقراءة التخفيف أبين معنى عند النحاس، والتشديد بعيدة، لأن معناها: قَبْلَهُ، وَإِذَا قَبْلَهُ الْفُؤَادُ، أَي: عِلْمُهُ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّكْذِيبِ وَالْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ بَيْنَةُ، أَي: صَدَقَهُ (50).

والرأي عندي أنّ التخفيف والتشديد يدلان على التصديق، وعدم تكذيب المرئي غير أنّ التشديد أقوى وأدل على المعنى المراد من التخفيف. ومما يؤكد ذلك، ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في قوله: (فمعنى: مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى: لم يكذب فؤاده ما أدركه بصره، أي: كانت رؤيا صحيحة غير كاذبة، وإدراكاً على الحقيقة، ويشبه أن يكون الذي شدد، فقال: (كَذَّبَ) شدد هذا المعنى وأكده) (51).

وقد يجعل النحاس معنى التشديد والتخفيف واحداً كما في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ\*الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ\* فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ) الانفطار 6-8. فقرأ أهل الحرمين والبصرة والشام (فَعَدَّلَكَ) بالتشديد، وقرأ الكوفيون بالتخفيف (52).

وذكر النحاس أنّ قراءة التخفيف مستبعدة عند الفراء وإن كانت قراءة أصحابه؛ لأنه إنّما يقال: عدلته إلى كذا، وصرفته إليه، ولا يكاد يقال: عدلته في كذا ولا صرّفته، وهذا غلط عند

(45) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 267/4، والسبعة في القراءات 614.

(46) ينظر، إعراب القرآن، النحاس 267/4-268.

(47) ينظر: السبعة في القراءات 614، ومعاني القراءات 466.

(48) ينظر: السبعة في القراءات 614.

(49) ينظر: معاني القرآن، الفراء 96/3، وإعراب القرآن، النحاس 268/4.

(50) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 268/4.

(51) الحجة للقراء السبعة 231/6.

(52) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 168/5، ومعاني القراءات 532.

النَّحَاسُ؛ لأنَّ الكلام تام عند (فَعَدَلَك) و (فِي) متعلقة بـ(رَكَبَكَ) لا بـ(عَدَلَك) فيكون كما قال. ومعنى : عَدَلَك في اللغة خَلَقَكَ معتدلاً، لا يزيد رجل على رجل، وكذا سائر خَلَقِكَ. وقد يكون : (عَدَلَك) تكثير (عَدَلَك) فيكونان بمعنى واحد ، كما قال ابن الزبيري:

وَعَدَلْنَا مِثْلَ بَدْرٍ فَاَعْتَدَلْنَا (53)

أي: قتلنا منهم مثل مَنْ قتلوا مَنْنا، وقد قيل : عَدَلَك، أَمَالِكَ إلى ما شاء من حُسْنٍ وَقُبْحٍ وصحة وسقم (54).

والحق أنَّ الفَرَاءَ لم يستبعد قراءة التخفيف، بل ذهب إلى أنَّ قراءة التشديد أعجب الوجهين إليه، وأجودهما في العربية، وعلل ذلك بقوله : (لَأَنَّكَ تَقُولُ : فِي أَي صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَبَكَ، فَتَجْعَلُ (فِي) لِلتَّرْكِيبِ أَقْوَى فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ (فِي) لِلْعَدَلِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : عَدَلْتُكَ إِلَى كَذَا وَكَذَا، وَصَرَفْتُكَ إِلَى كَذَا وَكَذَا، أَجُودُ مِنْ أَنْ تَقُولَ: عَدَلْتُكَ فِيهِ وَصَرَفْتُكَ فِيهِ) (55).

وهذا ما يتناقض مع ما ذكره النَّحَاسُ عن الفَرَاءِ، فكانت تخطئة النَّحَاسِ للفَرَاءِ ليست في محلها؛ لأنَّ الفَرَاءَ جعل (فِي) متعلقة بـ(رَكَبَكَ) وهي في هذا أقوى في العربية من أنَّ تكون متعلقة بـ(وَعَدَلَك) . وهذا عكس ما فهمه النَّحَاسُ من كلام الفَرَاءِ.

وقد فرَّق الفَرَاءُ بين القراءتين في الدلالة، فمعنى قراءة التخفيف: صرفك إلى أي صورة شاء، أَمَّا حَسَنٌ، أَوْ قَبِيحٌ، أَوْ طَوِيلٌ، أَوْ قَصِيرٌ. أَمَّا قِرَاءَةُ التَّشْدِيدِ فَالْمُرَادُ بِهَا: جَعَلْتُكَ مَعْتَدَلًا مَعْدَلُ الْخَلْقِ (56).

(53) ديوانه 93 ، وتمامه : لَيْتَ أَشْيَاخِي بِبَدْرِ شَهْدُوا وَعَدَلْنَا مَيْلَ ...

(54) ينظر : إعراب القرآن، النَّحَاسُ 169/5.

(55) معاني القرآن، الفَرَاءُ 244/3.

(56) المصدر نفسه 244/3.

ب. دور البنية الصرفية في التحليل النحوي:

أبنية الأسماء :

1. المصدر :

المصدر : هو اسم يدل على الحدث مجرداً من الزمن<sup>(57)</sup>.

وقد تنبّه النحّاس إلى أثر المصدر في التحليل النحوي كما في تعالى : (يَقُولُ الْإِنْسَانُ يُؤْمِنُ أَتَى الْمَفْرُوقِ الْقِيَامَةَ 10). فذكر أن (المَفْرُ) مصدر بلا اختلاف، والمعنى : أين الفرار؟ وأشار إلى أن ابن عيينه روى عن عمرو بن دينار ، قال: سمعت ابن عباس يقرأ : (أين المَفْرُ). وعقب النحّاس على هذا بأنه إسناد مستقيم، وهو عند البصريين اسم للمكان<sup>(58)</sup>. قال الأخفش: (وإذا أراد المكان قال: المَفْرُ، وقد قُرِنَت: أين المَفْرُ ؛ لأنّ كلّ ما كان فعله على يَفْعَل ، كان المَفْعَل منه مكسوراً، نحو المَضْرِب، إذا أردت المكان الذي يُضْرَب فيه)<sup>(59)</sup>.

ثم ذكر النحّاس أنّ الفراء أجاز في المصدر الكسر، قال الفراء : (وما كان يَفْعَل فيه مكسوراً مثل : يَدِب، وَيَفِر، وَيَصِح، فالعرب تقول: مَفِر ومَفَر، وَمَصِح ومَصَح ومَدَب ومَدَب)<sup>(60)</sup>. ويرى الراغب الأصفهاني أنّ (لمَفْرُ) يحتمل موضع الفرار ووقته والفرار نفسه<sup>(61)</sup>

أما الدكتور فاضل السامرائي فيرى أنّ المَفْر ليس مطابقاً للفرار تماماً – وإلا فما اختلفت صيغته – بل ثمة اختلاف بينهما وهو أنّ المَفْر يحمل معه عنصر الذات بخلاف الفرار فإنه حدث مجرد من كل شيء<sup>(62)</sup>. فضلاً عن ذلك أنّ المَفْر يدلّ على بلوغ نهاية الأمر من غير عودة بخلاف الفرار الذي يحتمل العودة. وقد يرجح النحّاس بناءً على آخر ليتناسب مع دلالة السياق نحو قوله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) البقرة 7.

(57) ينظر : المهذب في علم التصريف 223.

(58) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 197/5، وإعراب القرآن، النحّاس 81/5، والمحتسب 402/2-403 ، وذكر فيه إنها قراءة ابن عباس وعكرمة وأيوب والحسن.

(59) معاني القرآن ، الأخفش 557/2.

(60) معاني القرآن، الفراء 210/3.

(61) ينظر : المفردات في غريب القرآن 376.

(62) ينظر : معاني الأبنية 34.

ذكر النحاس أنّ الحسن قرأ (عُشَاوَة) بضم الغين (63). وقرأ أبو حيوة (عُشَاوَة) بالفتح. ورجح (عُشَاوَة) بكسر الغين، وعدّها أجود القراءات (64). وعلّل ذلك بأنّ العرب تستعمل هذا البناء في كل ما كان مشتقاً على الشيء نحو عمامة وقِلادة (65). ومعنى: (العُشَاوَة ما يغطّى به الشيء) (66)، وعلى هذا يمكن إنمّا كان اختيار النحاس لهذا البناء لتوافقه مع سياق الآية، فضلاً عن دلالة القول بأنّ كل ما كان مشتقاً على الشيء فإنّه يدل على أنّ هذا العُشَاء أي: أنّ الغطاء، تمكّن من أبصارهم إلى حدّ انعدمت الرؤية لديهم فلا يرون الحقّ فيتبعونه.

قال الزمخشري: (لأنّ الحقّ لا ينفذ فيها ولا يخلص إلى ضمائرهما من قبل إعراضهم عنه واستكبارهم عن قبوله واعتقاده وأسماعهم لأنها تمجّه وتنبو عن الإصغاء إليه وتعافُ استماعه كأنها مستوثق منها بالختم، وأبصارهم؛ لأنها لا تجتلي آيات الله المعروضة ودلالته المنصوبة كما تجتليها أعين المعتبرين المستبصرين، فكأنما غطّي عليها وحُجبت وحيلَ بينها وبين الإدراك) (67).

## 2. المشتقات:

لاحظ النحاس في تحليله للنصوص اللغوية الأثر الدلالي الذي أضفّته المشتقات للتراكيب، وحاول أن يبين هذا الأثر في وقوفه على عددٍ منها، وأهم هذه المشتقات:

### اسم الفاعل وصيغ المبالغة:

حدّ العيني اسم الفاعل بأنه (اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل واشتق منه لمناسبتهما في الوقوع صفة للنكرة) (68). وإنمّا اشتق من المضارع؛ لأنّه وصف يدل على حدث وزمن في الحال والاستقبال، وهذا هو زمن المضارع كذلك، إننّ فكلاهما يدل على الاستمرار (69).

(63) ينظر: إتحاف فضلاء البشر 169.

(64) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 186/1، ومعاني القراءات 40. وجاء فيه (اتفق القراء على (عُشَاوَة) بالرفع).

(65) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 81/1، وإعراب القرآن، النحاس 186/1، ولسان العرب، مادة (عُشَا) 3261/36.

(66) المفردات في غريب القرآن 363، ولسان العرب مادة (عُشَا) 3261/36.

(67) الكشاف 88/1.

(68) شرح المراح في التصريف 115.

(69) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 114.

وقد وقف النحاس على عددٍ من صيغ اسم الفاعل وبيّن علاقتها في التركيب النحوي، إذ يمكن بيان ذلك في قوله تعالى: (قَالَ سَأُوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ) هود43.

حيث ربط النحاس بين دلالة اسم الفاعل وبين الاستثناء في توجيهه لهذه الآية. فذكر أنّ قوله: (إِلَّا مَنْ رَحِمَ) في موضع نصب استثناء ليس من الأول(70)، أي: استثناء منقطع، فيكون (عاصِم) على بابه تقديره: لا أحد يمنع من أمر الله لكن من رَحِمَ الله فإنه مَعْصُوم(71). ثم جَوَزَ النحاس أنّ يكون (إِلَّا مَنْ رَحِمَ) في موضع رفع على أنّ (عاصِماً) بمعنى: معصوم(72)، مثل قوله تعالى: (مَاءَ دَافِقٍ) الطارق6، فعلى هذا يكون (التقدير: لا معصوم من أمر الله اليوم إلا المرحوم)(73). ثم أشار النحاس إلى أنّ أحسن ما قيل فيه: أن يكون (مَنْ) في موضع رفع، والمعنى: لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم، أي: إلا الله جلّ وعزّ. وحسن هذا لأنك لم تجعل (عاصِماً) بمعنى: (مَعْصُوم)، فتخرجه من بابه(74).

وهذا هو الراجح لبقاء صيغة اسم الفاعل على بابها من الدلالة على الحدث وصاحبه، فضلاً عن ذلك أنّ السياق أشار إلى أنّ الله تعالى رحيم وأنه برحمته سيخلص هؤلاء الذين ركبوا السفينة، قال تعالى: (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) هود41. وعلى هذا يمكن القول أن السياق له أثر في تحديد الصيغة ودالاتها(75).

وقد يأتي اسم الفاعل نعتاً، فتختلف توجيهات النحويين في دلالاته نحو قوله تعالى: (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ \* خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ \* يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ) الطارق5-7. قال النحاس: إنّ قول الكسائي والفراء إنّ معنى: دافق، هو: مدفوق ثم ذكر النحاس قول الفراء إنّ أهل الحجاز أفعال الناس لهذا، يأتون بفاعل بمعنى مفعول إذا كان نعتاً، مثل: (ماءٍ دافقٍ)، وسرّ كاتم أي: مكتوم. وأعان على ذلك أنّها توافق رؤوس الآيات التي هنّ معهنّ(76).

وهذا الأمر مردود عند النحاس؛ لأنّ (فاعِل) بمعنى: (مفعول) فيه بطلان للبيان، ولا يصح ولا ينفاس، ولو جاز هذا لجاز (ضارب) بمعنى: (مضروب)، والقول عند البصريين، أنّه على النسب(77)، مستشهداً بقول النابغة الذبياني:

(70) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 285/2.

(71) ينظر: مشكل إعراب القرآن 405/1.

(72) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 285/2.

(73) مشكل إعراب القرآن 405/1.

(74) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 285/2.

(75) ينظر: البنى والدلالات في لغة القصص القرآني 91.

(76) ينظر: معاني القرآن، الفراء 255/3، وإعراب القرآن، النحاس 198/5.

(77) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 198/5 و 382/3.

كَلْبِي لِهَمْ يَا أَمِيمَةً نَّاصِبٍ      وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ (78)

(وناصب من نعت الهَمِّ، وفِعْلُهُ أَنْصَبَ وكان القياسُ أن يقال: مُنْصَبٌ فجاء على معنى ذي نَصَبٍ وَلَمْ يَجْرِ عَلَى الْفِعْلِ) (79) ، والتقدير: (لهم ذي نَصَبٍ) (80) وهذا ما ذكره الزجاج والمعنى: (النسب إلى الاندفاق، المعنى: من ماء ذي اندفاق) (81). أما الزمخشري فقد ذكر أن معنى دافق (النسبة إلى الدفق الذي هو مصدر، دفق، كاللبن والتامر، أو الإسناد المجازي، والدفق في الحقيقة لصاحبه) (82).

والراجع ما ذهب إليه النحاس ومن قبله البصريون لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل بمعنى مفعول قياساً مطرداً، لمخالفته البيان كما ذهب إلى ذلك النحاس لذا فالأولى أن يكون دالاً على النسب فهو أنسب للسياق وأدل على المعنى المراد، لهذا لا اتفق مع من ذهب إلى أن فاعل هنا بمعنى مفعول. بحجة أن صيغة فاعل إذا نابت عن مفعول أبلغ وأمكن في الوصف من مفعول (83).

وقد يوازن النحاس بين استعمال اسم الفاعل والفعل كما في قوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) النور 45.

ذكر النحاس أن قوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) قراءة المدنيين وأبي عمرو وعاصم. وقرأ سائر الكوفيين (خالق كل دابة) (84). ثم ذكر أن المعنيين صحيحان، فالله - جلّ وعزّ - أخبر بخبرين، ولا ينبغي أن يقال في هذا أن أحد القراءتين أصح من الأخرى، لأنهما يدلان على معنيين. ثم بين أن (خَلَقَ) في هذا الموضع أوجب من خَالِقٍ، لأن (خالق) تدلّ على العموم مستشهداً بقوله تعالى: (الْخَالِقُ الْبَارِئُ) الحشر 24. على حين ترد (خلق) للدلالة على الخصوص مستشهداً بقوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) الأنعام 1. وكذا قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) الأعراف 189. لذا يرى أن قوله تعالى (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) تكون أوجب لدلالاتها على الخصوص (85).

(78) ديوانه 54 ، والكتاب 207/2 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 556/1.

(79) تحصيل عين الذهب 312.

(80) الكتاب 382/3 ، وينظر: المقتضب 63/3 ، وجاء فيه: (إنما هو فيه نصب)

(81) معاني القرآن وإعرابه 239/5.

(82) الكشاف 736/4 ، وينظر: شرح الرضي على الكافية 415/3.

(83) ينظر: ظاهر التحويل في الصيغ الصرفية 66 ، ودلالة البنية الصرفية في السور القرآنية القصار 55.

(84) ينظر: السبعة في القراءات 457 ، وإعراب القرآن ، النحاس 143/3.

(85) ينظر: إعراب القرآن ، النحاس 143/3-144.

والحق أنّ ما ذكره النحاس ليس على إطلاقه؛ لأن (خالق) جاءت في الغالب تدلّ على العموم فقد وردت تسع مرات في القرآن الكريم بهذه الدلالة. وقد وردت ثلاث مرات دالة على الخصوص<sup>(86)</sup>، منها قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ) الحجر/28. والجدير بالذكر أنّ الذي دعا النحاس إلى القول بأنّ (خَلَقَ) تفيد الخصوص هو الإخبار عن وقوع الخلق في الماضي، قال أبو علي الفارسي: (ومنّ قال (خَلَقَ) فلأنه فعل ذلك فيما مضى، وحبته قوله: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) (87)، وقوله: (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا) (88) (89).

أما دلالة اسم الفاعل على العموم فإنها متأتية من ثبوت الوصف سواء أكان اسم الفاعل ماضياً أم مستقبلاً. وقد ذكر ابن خالويه ذلك في معرض حديثه عن الحجة فيمن قرأ بإثبات الألف وخفض (كلّ) قائلاً (فالحجة لمن أثبتنا أنه أراد الإخبار عن الله تعالى باسم الفاعل وخفض ما بعده بالإضافة؛ لأنه بمعنى: ما قد مضى وثبت) (90)، وأما على قراءة تنوين اسم الفاعل ونصب (كلّ). فهي دالة على المستقبل. أي: تحقق وثبوت الوصف.

وخلاصة القول إنّ الاسم يفيد الثبوت والفعل يفيد التجدد والحدوث، لأن (كل ما كان زمنياً فهو متغير والتغير مشعر بالتجديد، فإذن الإخبار بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التجدد، والاسم لا يقتضي ذلك، ويشبه أن يكون الاسم في صحة الإخبار به أعم وإن كان الفعل فيه أكمل وأتم؛ لأن الإخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه ذلك والإخبار بالاسم لا يقتضي ذلك) (91). وكذلك وازن النحاس بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة كما في قوله تعالى: (وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ) الشعراء/56. فذكر النحاس أنّ قراءة المدنيين وأبي عمرو (حَادِرُونَ) (92). وكذلك قرأها ابن كثير. وقراءة الكوفيين وابن عامر حادرون) (93). ثم ذكر أن أبا عبيدة يذهب إلى أنّ معنى: حادرين وحادرين واحد، وهو قول سيبويه وأجاز سيبويه هو حَادِرٌ زِيداً، كما يقال: حَادِرٌ زِيداً (94)، وانشد:

(86) تراجع: سورة الواقعة 59، وسورة ص 71، وينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم 244.

(87) سورة إبراهيم 19.

(88) سورة الفرقان 2.

(89) الحجة للقراء السبعة 326/5.

(90) الحجة في القراءات السبع 262.

(91) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز 40-41، وينظر: معاني الأبنية 11.

(92) ينظر: إعراب القرآن 180/3.

(93) ينظر: السبعة في القراءات 471.

(94) ينظر: الكتاب 113/1.

حَذِرْ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمِّنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (95)

والشاهد فيه : أنه أعمل (حَذِرْ) عمل الفعل (96)، فينصب (أَمْوَرًا) لأنه تكثير (حاذِر) و(حاذِر) يعمل عمل فعله المضارع، وإنما جاز ذلك عند سيبويه؛ لأنه عنده مُغَيِّرٌ من بنائه للتكثير وقد حُوْلِفَ سيبويه في تعدي (فَعِلٌ وفَعِيلٌ)؛ لأنهما بناءان لما لا يتعدى في الأصل، وسيبويه لا يراعى موافقته لبناء ما لا يتعدى إذا كان منقولاً من (فاعل) المتعدي للتكثير وهو القياس (97).

ثم بيّن النَّحَّاسُ أنَّ أكثر النحويين يفرقون بين (حَذِرْ) و (حاذِر) منهم الكسائي والفراء والمبرد ، ويذهبون إلى أن معنى : (حَذِرْ) في خَلَقْتَهُ الحذر، أي: منته متيقظ (98). فإذا كان هكذا لم يتعد، ومعنى : (حاذِر) مستعد (99)، وبهذا جاء التفسير عن المتقدمين (100). والجدير بالذكر أن النَّحَّاسُ أخذ دلالة (حَذِرْ) من الفراء ، وأغفل ما ذكره الفراء عن دلالة (حاذِر). الذي يرى فيها أنه هو الذي يحذرك الآن (101). وهذه إشارة من الفراء إلى أن (حاذِر) يدل على الزمن الحاضر. والحذر يدل على صفة ثابتة في المنعوت فكانها لا تنفك عنه.

أما أبو علي الفارسي وابن خالويه فيذهبان إلى أن (حاذِر) هو الرجل الذي يفعل في المستقبل لا في وقته (102). في حين ذهب الزمخشري إلى أن (الحاذِر) هو الذي يجدد حذره (103). فكان اهتمامه بالحدث من دون الزمن.

ونظير ذلك قوله تعالى : (فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَفِيَا غُلَامًا فَفَتَلَهُ قَالَ اقْتُلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا) الكهف 74. ذكر النَّحَّاسُ أَنَّ أهل الحرمين وأبا عمرو بن العلاء قرأوا (زَاكِيَّةً) وقرأ الكوفيون (زَكِيَّةً) (104)، وكذلك ابن عامر (105). ثم ذكر أن أبا عمرو يرى أن (زَاكِيَّةً) ههنا أولى؛ لأنَّ الزَاكِيَّةَ التي لا ذنب لها، وكان الذي قتله الخضر - صلى الله عليه - طفلاً، وخالفه

(95) الشاهد قائله غير معروف . ينظر : الكتاب 113/1، والرواية فيه : حَذِرْ أَمْوَرًا لَا تَخَافُ. وإعراب القرآن ، النَّحَّاسُ 181/3.

(96) ينظر : شرح أبيات سيبويه ، السيرافي 270/1.

(97) ينظر : تحصيل عين الذهب 110.

(98) ينظر : معاني القرآن، الفراء 280/2 والمقتضب 114/2-115.

(99) ينظر ، معاني القرآن وإعرابه 71/4.

(100) ينظر : معاني القرآن، الفراء 280/2، وإعراب القرآن، النَّحَّاسُ 181/3.

(101) ينظر : معاني القرآن ، الفراء 280/2.

(102) ينظر : الحجة في القراءات السبع 267، والحجة للقراء السبعة 359/5.

(103) ينظر : الكشاف 321/3.

(104) ينظر : إعراب القرآن ، النَّحَّاسُ 466/2.

(105) ينظر : السبعة في القراءات 395.

في هذا أكثر الناس، فقال الكسائي والفراء إن معنى : زكية وزاكية واحد<sup>(106)</sup>. أما معنى: (زَكِيَّة) فهي النفس البريئة التي لم تُذنب قط، ولم يرَ ما يوجب قتلها<sup>(107)</sup>. ثم نقل النحاس رأياً يخالف ما ذهب إليه الفراء وهو أن الأمر لو كان على ما قال لكان (زَكِيَّة) أولى لأنَّ (فَعِيلًا) أبلغ من (فَاعِلٌ)<sup>(108)</sup>. وهذا الراجح لدلالة هذه الصيغة على المبالغة قال البَنَاء : (أُخْرِجَ إِلَى فَعِيلِهِ للمبالغة)<sup>(109)</sup>.

### اسم التفضيل :

المراد باسم التفضيل (هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة)<sup>(110)</sup> أو (هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شينين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة)<sup>(111)</sup>. ويشترط في صياغة اسم التفضيل شروط عدة ، منها: أن يصاغ من فعل ثلاثي مجرد ليس فيه دلالة على لون أو عيب ظاهر<sup>(112)</sup>. فإذا جاء ما ظاهره خلاف ذلك نحو قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) الإسراء72.

لجأ النحويون إلى التقدير فقدر النحاس قوله عز وجل (فهو في الآخرة أعمى) أعمى منه في الدنيا، ثم بين سبب مجيء اسم التفضيل دالاً على العيب فذكر رأي المبرد، إنما جاز هذا لأنه من عمى القلب، ويقال في عمى القلب فلان أعمى من فلان، وفي عمى العين، فلان أبين عمى من فلان، ولا يقال أعمى منه<sup>(113)</sup>، ثم قال النحاس إنما لم يقل: أعمى منه في عمى العين عند الخليل وسيبويه؛ لأنَّ عمى العين شيء ثابت مرئي كاليد والرجل فكما لا تقول : ما أيده، لا تقول : ما أعماه<sup>(114)</sup>. وكذلك أشار النحاس إلى أن فيه قولين آخرين: الأول: قال الأخفش إنما لم يقل : ما أعماه لأنَّ الأصل في فعله . أعمى وأعماي، ولا يتعجب مما جاوز الثلاثة إلا بزيادة.

القول الثاني: إنهم فعلوا هذا للفرق بين عمى القلب وعمى العين<sup>(115)</sup>.

- (106) ينظر : معاني القرآن، الفراء 155/2، وإعراب القرآن ، النحاس 466/2 ، والكشاف 687/2.  
(107) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 247/3، وإعراب القرآن ، النحاس 466/2.  
(108) ينظر : إعراب القرآن، النحاس 466/2.  
(109) إتحاف فضلاء البشر 370.  
(110) شرح قطر الندى وبل الصدى 157.  
(111) شذا العرف في فن الصرف 75.  
(112) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب 288، وشرح الرضي على الكافية 450/3، وشرح ابن عقيل 98/2.  
(113) ينظر : المقتضب 245/1 ، وإعراب القرآن، النحاس 279/2.  
(114) ينظر : الكتاب 98/4.  
(115) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس 435/2.

ثم أشار النحاس إلى أنّ الفراء حكى عن بعض النحويين ما أعماه وما أعشاه وما أزرقه وما أغوره. لأنهم يقولون: عمى وعشى وعور<sup>(116)</sup>، وأجاز الفراء في الكلام والشعر، ما أبيضه، وسائر الألوان.

وعاد النحاس إلى كلام المبرد في الآية وهو أن يكون من قولك: فلان أعمى، لا يريد: أشدّ عمى من غيره، إنما يريد هو أعمى في الآخرة كما كان في الدنيا<sup>(117)</sup>.

وقد رجّح النحاس القول الأول أي قول الأخفش. ليكون المعنى عليه؛ لأنّ بعده قوله تعالى: (وأصلّ سبيلاً)، والتقدير: منه في الدنيا.

واعتمد كذلك على ما روي عن أبي عمرو بن العلاء، إنّه: قال تجوز الإمالة في قوله جلّ وعزّ (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى) ولا تجوز الإمالة في قوله: (فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى)، يذهب إلى أنّ الألف في الثاني متوسطة؛ لأنّ تقديره: أعمى منه في الدنيا، ولو لم يُرد هذه لجازت الإمالة<sup>(118)</sup>.

والجدير بالذكر أنّ ما نقله النحاس عن المبرد كان الفراء قد سبقه إليه، بقوله: (وإنما جاز في العمى لأنّه لم يُرد به عمى العين إنما أراد به - والله أعلم - عمى القلب، فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب، ولا تقل هو أعمى منه في العين)<sup>(119)</sup>.

أمّا ما ذكره النحاس عن الفراء بإجازته التفاضل من الأبيض وسائر الألوان في الكلام والشعر فهذا ليس دقيقاً، لأنّ الفراء قال: (فإذا كان على فعلت. مثل: زخرفت، أعلت، مثل أحمزت وأصفرزت لم يقولوا: هو أعل منك، إلا أن يقولوا: هو أشدّ حمرة منك، وأشدّ زخرفة منك)<sup>(120)</sup>. لكنه أجاز التفاضل من الأبيض والأسود نحو قولهم: الله أبيضك والله أسودك<sup>(121)</sup>.

وإنما جاز التفاضل من الأبيض والأسود عند الكوفيين لأنهما أصلاً الألوان<sup>(122)</sup>.

والراجح هو ما ذهب إليه الفراء والنحاس من أنّ المراد بالعمى هو عمى القلب، ومما يؤكد ذلك أنّه لم يكن أعمى العين في الدنيا لكي يكون في الآخرة أعمى منه في الدنيا بل كان أعمى البصيرة في الدنيا فزاد عمى في الآخرة بدليل قوله تعالى: (فإنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور)<sup>الحج46</sup>.

(116) ينظر: معاني القرآن، الفراء 128/2.

(117) ينظر: المقتضب 182/4، وإعراب القرآن، النحاس 435/2.

(118) ينظر: إعراب القرآن، النحاس 435/2.

(119) معاني القرآن، الفراء 128-127/2.

(120) معاني القرآن، الفراء 127/2.

(121) ينظر: المصدر نفسه 128/2.

(122) ينظر: شرح الرضي على الكافية 450/3.

وقد يربط النحاس بين معتقده الديني والتفضيل كما في قوله تعالى : (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ \* قُلْ هَلْ أَنْبَأُكُمْ بِشَرِّ مَنْ ذَلِكَ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَظِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) المائدة 59-60 . فأبدى النحاس تساؤلاً، يقال ليس في المؤمنين شرّاً، فكيف جاء (أولئك شرّاً مكاناً) ؟ فيرى أنّ في هذا أجوبة: الأول : حكى الكوفيون : العسل أحلى من الخل، وإن كان مردوداً(123)؛ لأنّ هذا القول يُراد به: أنّ تفضل شيئاً في كمال اتصافه بصفته على شيء آخر متصف بصفة أخرى مغايرة لتلك الصفة فالخل ليس مشاركاً للعسل في الحلاوة، وإنما المعنى : أنّ اتصاف العسل بالحلاوة أكثر من اتصاف الخل بالحموضة(124)

الثاني : المعنى: أولئك شرّاً مكاناً على قولكم، ونسب هذا القول إلى أبي إسحاق الزجاج(125).  
والحق أنّ الزجاج قال : (هؤلاء الذين هذه صفتهم)(126).

الثالث : أنّ يكون المعنى: أولئك الذين لعنهم الله شرّاً مكاناً في الآخرة من مكانكم في الدنيا، لما لحقكم من الشرِّ، وهذا أحسن ما قيل عند النحاس.

الرابع : أولئك الذين نسيهم الله شرّاً من الذين نقموا عليكم(127).

والخامس: أولئك الذين نقموا عليكم شرّاً من الذين لعنهم الله(128).

والرأي عندي أنّ التساؤل الذي طرحه النحاس لم يكن في محله فليس للمؤمنين ذكر في السياق أصلاً وإنما كان الكلام موجهاً لأهل الكتاب أي : أن اسم الإشارة موجّه للذين وصفوا في الآية من أوصاف تنمّ عن قبح صفاتهم، واسم التفضيل جاء للدلالة على الزيادة المطلقة لهذه الصفات لا بالإضافة إلى مَنْ يشاركونهم في الشر والضللال وجعل مكانهم شرّاً ليكون أبلغ في الدلالة على شرارتهم، ومما يؤكد ذلك عطف (وأضلّ عن سَوَاءِ السَّبِيلِ) على (شرّاً) ، أي : أكثر ضلالاً عن الطريق المستقيم، وفيه دلالة على كون دينهم فيه شرّاً محضاً(129).

### 3 . الأفعال :

(123) ينظر : إعراب القرآن، النحاس 30/2.

(124) ينظر : شدا العرف في فن الصرف 77، ومعاني النحو 268/4.

(125) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس 30/2.

(126) معاني القرآن وإعرابه 153/2.

(127) ينظر : إعراب القرآن، النحاس 30/2.

(128) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس 30/2.

(129) ينظر : إرشاد العقل السليم 260/2.

وقف النحّاس على عدد من أبنية الأفعال مبيناً دلالاتها ، وأثر هذه الدلالات في التحليل النحوي، فمن ذلك : صيغة (تَفَاعَلَ) في قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا) الفرقان 1. ذكر النحّاس أقوال العلماء في معنى (تَبَارَكَ) .

الأول : أَنْ تَبَارَكَ وَتَقَدَّسَ، بمعنى واحد وهما للعظمة، وهذا قول الفراء(130).

الثاني : أَنْ (تَبَارَكَ) على (تَفَاعَلَ) وهي من البركة، ومعنى البركة: الكثرة من كل ذي خير. وهذا قول الزجاج(131).

الثالث : أَنْ (تَبَارَكَ) بمعنى تعالى.

الرابع : المعنى : تعالى عطاؤه، أي : زاد وكَثُرَ.

والخامس : المعنى : دام وثَبَّتْ إنعامه. ويرى النحّاس أن هذا المعنى هو الأولى في اللغة، لأن أصله من : برك الشيء إذا ثبت، ومنه برك الجمل(132). وكذلك يرى أن كلام الفراء مخلط لأن التقديس ؛ إنما هو الطهارة وليس (تَبَارَكَ) من هذا(133).

والراجح عندي هو الرأي الرابع، أي : أَنْ (تَبَارَكَ) بمعنى : تعالى عطاؤه أي زاد وكَثُرَ، ومما يعضد ذلك أن صيغة (تَفَاعَلَ) تدل على (التكرار إذا كان (تفاعل) من جانب واحد على وجه الكثرة)(134). ولا شك أن تفاعل هنا من جانب واحد إذ لا يشارك الله سبحانه فيها أحد. فضلاً عن ذلك أن معنى زيادة الخير وكثرته يتناسب مع السياق الذي يتحدث عن تنزيل الفرقان أي : القرآن على عبده ولا خير يعادل تنزيل القرآن.

قال الزمخشري : (البركة: كثرة الخير وزيادته ومنها : (تبارك الله) الأعراف 54 وفيه معنيان: تزايد خيره، وتكاثر، أو تزايد عن كل شيء وتعالى عنه في صفاته وأفعاله)(135).

وقد تعدد صيغ الفعل الماضي في المادة الواحدة بين التجرد والزيادة، نحو قوله تعالى : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخِنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ) محمد4.

(130) ينظر ، معاني القرآن ، الفراء 262/2، وإعراب القرآن ، النحّاس 151/3.

(131) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 45/4 ، وإعراب القرآن ، النحّاس 151/3.

(132) ينظر : إعراب القرآن ، النحّاس 151/3 ، والمفردات في غريب القرآن 54 وينظر : لسان العرب مادة (برك) 265-266/4.

(133) ينظر : إعراب القرآن ، النحّاس 151/3.

(134) المهذب في علم التصريف 97.

(135) الكشاف 267/3.

ذكر النحاس أن قوله : (والذين قاتلوا فلن يضل أعمالهم) قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع وأبن كثير والأعمش وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم(136). وقرأ عاصم (والذين قتلوا)(137). وقرأ أبو عمرو والأعرج وحفص عن عاصم (قتلوا)(138) وعن الحسن أنه قرأ (قتلوا) مشددة(139).

ورجح النحاس قراءة (قاتلوا)، ويرى أن عليها حجة الجماعة وهي أبين في المعنى، ثم بين أن بعض أهل اللغة زعم أنه يختار أن يقرأ (قاتلوا)، لأنه إذا قرأ (قتلوا) لم يكن الثواب إلا لمن (قتل)، وإذا قرأ (قتلوا) لم يكن الثواب إلا لمن (قتل)، وإذا قرأ (قاتلوا) عم الجماعة بالثواب، ويرى أن هذا احتجاج حسن، غير أن أهل النظر يقولون: إذا قرئ الحرف على وجوه وكانت كل واحدة تفيد معنى(140).

أما أبو علي الفارسي فيرى أن قراءة (الذين قاتلوا) أعم من (قتلوا) لأن الذي قاتل ولم يُقتل، لم يضل عمله، كما أن الذي قتل كذلك فاشتمل بذلك القبيلين، وقد حصل للمقاتل الثواب في قتاله كما حصل للمقتول فكان لعمومه أولى.

أما من قال (قتلوا) فقد حصر ذلك على المقتولين، فله أن يقول : إن المقتول لا يُقتل حتى يكون منه مقاتلة في أكثر الأمر وإن كان كذلك فقد جعل في (قتلوا) ما في (قاتلوا)(141).

ومن الدلالة الزمنية للأفعال أجاز النحاس أن يأتي (فعل) بمعنى : (يفعل) كما في قوله تعالى : (وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب)المائدة116.

فذكر النحاس أن معنى : (إذ قال) بمعنى: (إذ يقول الله يوم القيامة) و(فعل) تأتي بمعنى: (يفعل) و(يفعل) بمعنى: (فعل) إذا عُرِفَ المعنى؛ لأن الفعل واحد وإنما اختلف لاختلاف الزمان(142).

وإنما أجاز النحاس أن يأتي الماضي بمعنى المضارع ؛ لأنه يرى أن هذه المقالة ستقع في المستقبل، أي: يوم القيامة، وهذا ما ذهب إليه أكثر المفسرين، والدليل على ذلك ما ورد قبله

(136) السبعة في القراءات 600، وإعراب القرآن، النحاس 180/4.

(137) إعراب القرآن، النحاس 180/4.

(138) السبعة في القراءات 600، وإعراب القرآن ، النحاس 180/4.

(139) إعراب القرآن ، النحاس 180/4.

(140) إعراب القرآن ، النحاس 180/4.

(141) ينظر : الحجة للقراء السبعة 190/6.

(142) ينظر : إعراب القرآن ، النحاس 51/2.

من قوله تعالى : (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ) المائدة 109، وما دُكر بعده من قوله تعالى : (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) المائدة 119، وعلى هذا تكون (إد) بمعنى : (إذا) (143)، وإنما جاز ذلك لأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوع بها، عُبر عنها بلفظ ما كان ووجد والمعنى على الاستقبال (144).

قال الدكتور إبراهيم السامرائي إن (بناء فَعَل، وبناء يَفْعَل، لا يمكن أن يدللا على الزمان بأقسامه وحدوده ودقائقه، ومن هنا فإن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغته وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة فقد تشتمل على زيادات تُعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة) (145).

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله (إد قال الله) هو في الزمن الماضي لأن هذا القول وقع حينما رفع الله عيسى - صلى الله عليه وسلم - إلى السماء وقالت النصارى فيه ما قالت ، واحتجوا بقوله : (إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ) المائدة 118، واحتجوا أيضاً بدلالة (إد) على الماضي وهذا ما اختاره الطبري (146).

والراجح هو الرأي الأول لأن حجة مَنْ ذهب إلى خلاف هذا مردودة لأن هذه المقالة لم تكن حين رفعه إلى السماء بل (في الآخرة توبيخاً للكفرة وتبكيثاً لهم، فأقراره - عليه السلام - على رؤوس الأشهاد بالعبودية ، وأمره لهم بعبادته عز وجل، وصيغة الماضي لما مر من الدلالة على التحقق والوقوع) (147).

وقد يوازن النحاس بين صيغتين للفعل المضارع إحداهما من الثلاثي والأخرى من الرباعي نحو قوله تعالى : (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) القصص 23.

ذكر النحاس أن قوله تعالى : (حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ) قراءة أهل الكوفة وأهل الحرمين إلا أبا جعفر فإنه قرأ (حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءَ) وكذا قرأ أبو عمرو وابن عامر (148).

فمعنى القراءة الأولى : حتى يُصْدِرَ الرعاة مواشيهم (149). أي (أنه جعله فعلاً هم فاعلوه يتعدى إلى مفعول) (150).

(143) ينظر : الجامع لأحكام القرآن 374/6-375، ومفاتيح الغيب 200/6.

(144) ينظر : الكشاف 183/4، والجنى الداني 188، والزمن في النحو العربي 118.

(145) الفعل زمانه وأبنيته 24.

(146) ينظر : جامع البيان 235/11.

(147) إرشاد العقل السليم 320/2.

(148) ينظر : السبعة في القراءات 160/3، وإعراب القرآن، النحاس 234/3، ومعاني القراءات 364.

ومعنى القراءة الثانية : حتى ينصرف الرعاة(151)، أي : حتى يرجعوا من سقيهم(152)، وعلى هذا (جعله فعلاً لهم غير متعدٍ إلى غيره)(153). ثم يرى النحّاس أنّ القراءتين أفادتتا معنيين هما حسنان إلا أنّ (يُصَدَّر) أشبه بالمعنى، وذكر أنّ أبا حاتم يزعم أنّ المعنى : حتى يصدروا مواشيهم ولم يرد حتى ينصرفوا إنّ شاء الله(154).

ولعلّ ترجيحه للقراءة الأولى مبني على أن إصدار الرعاة لمواشيهم يترتب عليه انصرافهم، وانصرافهم يعني إصدارهم لمواشيهم فكلتا القراءتين متعلقة بالأخرى.

### الخاتمة:

بعد وقوفنا على أثر الأداء الصوتي والبنية الصرفية في التحليل النحوي عند النحّاس تبين لنا ما يأتي:

1. تنبّه النحّاس إلى أنّ مواضع القطع والانتفاف مرتبطة بالمعنى وبالحكم الإعرابي، وهذا يكون بحسب المعاني وانفصال بعض الكلام عن بعض أو تعلقه به، وهو ما يسمى بالوقف المعنوي.
2. يرى النحّاس أنّ التشديد والتخفيف مرتبطان بمعنى التركيب ودلالة السياق، فإذا كان السياق يتطلب المبالغة والتكثير رجّح التشديد.
3. كان للنحّاس رأي متميز في مسألة عدم خروج اسم الفاعل عن دلالاته الأصلية إذ يرى أن الأولى في اسم الفاعل أن يبقى على بابه في الدلالة على الحدث وصاحبه.
4. قد يربط النحّاس بين معتقده الديني والتركيب النحوي كما جاء في حديثه عن التفضيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَظِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ المائدة60
5. جوّ النحّاس أن يأتي (فعل) بمعنى (يفعل) وبالعكس وذلك إذا عُرف المعنى؛ لأنّ الفعل واحد وإنما اختلف لاختلاف الزمان .

### المصادر والمراجع:

- (149) ينظر : إعراب القرآن ، النحّاس 234/3.  
 (150) الحجة في القراءات السبع 276.  
 (151) ينظر : إعراب القرآن ، النحّاس 235/3.  
 (152) ينظر : الحجة للقراء السبعة 412/5.  
 (153) الحجة في القراءات السبع 276.  
 (154) ينظر : إعراب القرآن ، النحّاس 235/3.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : البناء (ت1117هـ) ، وضح حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط3، 2008م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النخاس (ت338هـ) ، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ - 1985م.
- البنى والدلالات في لغة القصص القرآني (دراسة فنية)، د. عماد عبد يحيى، دار دجلة، عمان، ط1، 2009م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : الأعلام الشنتمري (ت476هـ) ، حققه وعلّق عليه، د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة خزانة الأدب، بغداد، ط1، 1992م.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات ، القاهرة، ط1، 1426هـ - 2005م.
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد : د. كمال بشر، دار غريب ، القاهرة، 2005م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد الطبري، مطبعة دار الفكر، بيروت
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1413هـ - 1992م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالوية، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ن بيروت، القاهرة، ط3، 1399هـ - 1979م.
- الحجة للقراء السبعة : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م.
- دلالة البنية الصرفية في السور القرآنية القصار: د. جلال الدين يوسف العيداني، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1431هـ - 2010م .
- الدلالة والتفصيل النحوي (دراسة في فكر سيبيويه) : د. محمد سالم صالح، دار غريب، القاهرة ، 2008م.

- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم : د. محمد خليفة الدنّاع، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1991م.
- ديوان النابغة الذبياني، صنعه ابن السكّيت ، تحقيق د. شكري فيصل ، دار الفكر، بيروت، ط2، 1410هـ - 1990م.
- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع. المثاني : محمد أبو الفضل الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- السبعة في القراءات : ابن مجاهد (ت324هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة، ط3.
- الزمن في النحو العربي : د. كمال إبراهيم بدري، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1404هـ
- السبعة في القراءات : ابن مجاهد (ت324هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة، ط3.
- شذا العرف في فن الصرف : أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ، تحقيق محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق د. هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1420هـ - 1999م.
- شرح أبيات سيبويه : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد المرزباني السيرافي ، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، منشورات مكتبة الكليات ، الأزهر، دار الفكر ، القاهرة ، 1974م.
- شرح ديوان الفرزدق : جمع وتعليق عبد الله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي، مصر ، 1936م.
- شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الأسترآبادي (ت688هـ) : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط2، 1384هـ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: تركي عبد الكريم المصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.
- شرح المراح في التصرف : بدر الدين محمود العيني (ت855هـ) ، حققه وعلق عليه: د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد ، بغداد (د.ت) .

- شعر عبد الله بن الزبيري : تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط2، 1981م.
- علم اللغة العام (الأصوات) : د. كمال بشر، دار المعارف، مصر ، 1970م.
- علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية: د. عبد الرزاق أحمد محمود الحربي، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، بغداد، ط1، 1430هـ - 2009م.
- الفعل زمانه وأبنيته : د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط2، 1400هـ - 1980م.
- الكتاب : سيبويه (ت180هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ، بيروت، 1966م.
- كتاب القطع والانتشاف : لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. أحمد خطاب العمر ، وزارة الأوقاف العراقية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني ، بغداد، 1398هـ - 1978م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538م) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت) .
- لسان العرب : ابن منظور ، دار الحديث، القاهرة 1422هـ - 2002م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، 1392هـ - 1974م.
- معاني الأبنية في العربية : د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الآداب، 1401هـ - 1981م.
- معاني القراءات : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ) ، حققه وعلق عليه الشيخ : أحمد فريد المزدي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ - 1999م.

- معاني القرآن : أبو بكر يحيى بن زياد الفراء (ت208هـ) ، حقق الجزء الأول والثاني: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م. وحقق الجزء الثالث : د. عبد الفتاح شلبي، وراجعته: د. علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972م.
- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم السري الزجاج (ت311هـ) ، تحقيق د. عبد الجليل عبدة شلبي، خرج أحاديثه علي جمال الدين، دار الحديث ، القاهرة، 1424هـ، - 2004م. معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ، عمان ، ط2، 1423هـ - 2003م .
- المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني (ت502هـ) : راجعه وقدم له وائل احمد عبد الرحمن ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة، (د.ت) .
- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب السادس.
- المنهج الصوتي للبنية العربية : د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1400هـ - 1980م.
- المهذب في التصريف : د. هاشم طه شلاش ، عبد الجليل العاني، مهدي الفرطوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري (ت476هـ) ، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط1.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : الفخر الرازي، مطبعة الآية والمؤيد، القاهرة، 1317هـ،
- الوقف الصرفي ما يوقف عليه وما لا يوقف : محمد خليل الزروق، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1999م .